حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد يناير – مارس ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٥

نبيل العتوم*
محمد الروسان**
طارق العزام***

*جامعة البلقاء التطبيقية – كلية اربد الجامعية – أستاذ مشارك ب
**جامعة البلقاء التطبيقية – كلية اربد الجامعية – أستاذ مشارك ب
***جامعة البلقاء التطبيقية – كلية اربد الجامعية – أستاذ مشارك ب

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح سلوك السياسة الخارجية الأردنية وتصرفها تجاه الأزمة السورية والآثار السلبية التي تداعت على الأردن من الأزمة السورية فأبرزت المواقف الدولية وضغوطاتها على الأردن وسياسته الخارجية التي عاشت ضمن بيئة مليئة بالصراعات ففرضت عليها محددات وأدوات جعلت من صانع القرار يعيش في حالة من الإرباك وكأنه في حقل ألغام.

لقد جاءت نتائج هذه الدراسة بصفة توضيحية بمشهدين: الأول أن السياسة الخارجية ذات مواقف واضحة ومحددة المعالم مما يضمن لها الاستمرار والديمومة، والثاني أن الأزمة السورية ألقت بظلالها على الأردن فكان لها آثار سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهنا أثبتت السياسة الخارجية دورها في الموازنة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة

تطفو على السطح الأزمة السورية بكل تعقيداتها والتي طال أمدها وأصبحت متعددة الأقطاب إيذاناً بحرب باردة جديدة، وبحكم الموقع ا لجغرافي الأردني وطبيعة التركيبة الاجتماعية الأردنية السورية، عدا عن ظلم الجغرافيا للحدود السياسية الأردنية والتي حكمت عليه العيش في بؤر الصراع وأزمات المنطقة ليتعامل في سياسته الخارجية الأردنية مجدداً مع الأزمة السورية والتي يتفاعل معها كثيراً بسبب حجم التأثيرات التي تقودها إليه، وبناء على هذه المعطيات كان البحث يعالج سلوك السياسية الخارجية الأردنية وتصرفاتها نحو الأزمة السورية التي ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الأردنية فأربكت صانع القرار لذا قسمت بحثي هذا إلى مبحثين كان الأول يعالج عدد من القضايا التي تتعلق بالنظرة التاريخية والعلاقات الأردنية السورية وتداعيات الأزمة وآثارها على الأردن بالإضافة إلى مواقف بعض الدول الكبرى منها.

بينما كان المبحث الثاني يعالج المحددات والأدوات وصولاً إلى سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية وانتهاءاً إلى النتائج والخاتمة.

لقد مر هذا البحث بمراحل متعددة من البدء إلى النهاية، وعدت في بحثي هذا إلى عدد من المراجع والمصادر البحثية التي كان لها أثر واضح في إثراء هذه الدراسة إلى ما وصلت إليه من تحليل علمي لسياسة الأردن الخارجية تجاه الأزمة السورية.

نأمل أن نكون قد وفقنا فيما كتبنا وطرحنا.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة واحدة من الدراسات الهامة التي تبحث في موضوع الحدث وهو الأزمة السورية وتسليط الضوء على السياسة الخارجية الأردنية في تعاملها مع هذا الحدث، علماً أن هناك العديد من الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية الأردنية وأدوارها المختلفة في تأثيرها على العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لذا اكتسبت هذه الدراسة أهميتان:

الأولى: العلمية، فهي تقدم للمكتبة العربية وصناع القرار توضيح طبيعة السياسة الخارجية الأردنية في تعاملها مع الأزمة السورية فتكون هذه الدراسة بمثابة مرجعاً علمياً لصناع القرار السياسي والمهتمين بهذا الموضوع.

الثانية: العملية، توضيح السياسة الخارجية الأردنية لصناع القرار والدبلوماسيين ودورها في البقاء الإيجابي في تعاملها مع معطيات الحدث فتكون هذه السياسة بمثابة مرجعية تنموية للعلاقات السياسية بين مختلف دول العالم.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد شهدت فترة الربيع العربي والتي بدأت من ٢٠١٠ جملة من المتغيرات التي شملت الحروب والتوترات والأحداث الجسيمة التي تؤثر على المنطقة والدول والشعوب مما كان لها أثر بارز وواضح على سياسات الدول تجاه الأزمات، وهنا تكمن إشكالية الدراسة في معرفة مدركات صانع القرار السياسي في التعامل مع الأزمة السورية وتجنيب الأردن مخاطرها، في ظل تصاعد الأحداث والتوترات والتغيرات في البيئتين: الإقليمية والدولية وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية وهنا تظهر جملة من التساؤلات على النحو التالي:

- هل تعتبر طبيعة السياسة الخارجية الأردنية ذات ثوابت محددة المعالم في التعامل الإقليمي الدولي؟
- ما أثر هذه الأزمة على ثوابت السياسة الخارجية الأردنية؟
- هل تعتبر السياسة الخارجية الأردنية ذات استمرارية وديمومة في تعاطيها مع الحدث وتعاملها معه بصورة ديناميكية خاصة بالأزمة السورية؟

فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن البيئة الإقليمية والدولية تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية بصورة واضحة، وأن هذا التأثير سلبي لهذه الأزمة في معظم ظروفه وبناء على هذه الفرضية نستنتج الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما كانت علاقات الأردنية الخارجية قوية وجيدة كلما تحسنت البيئة الاقتصادية الداخلية.
- كلما كان هناك استقرار في البيئة الإقليمية والدولية انعكس هذا الاستقرار مباشرة على السياسة الخارجية الأردنية بصورة إيجابية.
- كلما تمسكت السياسة الخارجية الأردنية بثوابتها القومية والدينية التي هي منطلقات الثورة العربية الكبرى، كلما نعمت السياسة الأردنية بإيجابيات أكثر.
- كلما تعاملت السياسة الخارجية الأردنية بمسؤولية وحسن عاليين مع الأزمة السورية وبمنتهى التوازن بين ما هو داخلي وما هو خارجي كلما أثبتت السياسة الخارجية الأردنية قوة قرارها ومصداقيته وعدم الارتجالية والفوضى به.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ أساسي توضيح الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية، وإيضاح عملية التفاعل والتأثير المتبادل ما بين صنع القرار السياسي الخارجي والأزمة السورية ونتائج هذه السياسية على الوضع في الأردن واهتمام الأردن الواضح بحل سريع لهذه الأزمة، فكلما طال أمدها كلما تعمقت خسارة الأردن منها لأسباب وأبعاد كثيرة في المنطقة.

منهج الدراسة:

مقولات المنهج:

يعتبر المنهج النظمي من أكثر الأطر الفكرية استخداما في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، ويسمح هذا المنهج بالانتقال من مستويات تحليلية متعددة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية، ويربط السياسة الخارجية ببيئتها الداخلية والخارجية[١]. ويستند هذا المنهج إلى مجموعة من المقولات أهمها:[٢]

١ – أن النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة ؛ فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاما والتفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاما أيضا. وعلى هذا المستوى (المستوى الدولى)، فإن هناك نظام سياسي هو النظام السياسي الدولي الذي يتفرع إلى عدد من الأنظمة الإقليمية، كالنظام الإقليمي العربي مثلا. ويمكن أن يحدث التفاعل أفقيا بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسيا بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى.

٢ ــ يتحرك النظام السياسي في بيئة أو محيط مادي وغير مادي يتفاعل معه أخذاً وعطاءاً، أي يؤثر ويتأثر به. ولا يتعارض هذا التفاعل مع مقولة أن للنظام حدود، أي نقاط تصورية تبين من أين يبدأ وأين ينتهي.

٣- أن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل (Interdependence) ، أي أفعال وحدة ما تؤثر على باقي الوحدات وأن التغير في البيئة يؤثر على النظام وأن أفعال النظام تؤثر في البيئة.

٤ – أن الغاية النهائية لأي نظام هو البقاء والاستمرار[٣]

المحددات المكانية:

تنطلق المحددات المكانية من البيئة الإقليمية والتي ترتكز على حدث واحد هو الأزمة السورية لتكون الأردن وسوريا بحكم علاقات الجغرافيا والتاريخ والتركيبة الاجتماعية للإطار المكاني للدارسة في ظل البيئة الإقليمية.

المحددات الزمانية:

- قام الباحث باختيار الفترة الزمنية الممتدة من (٢٠١٠ – ٢٠١٥) وهي بداية ثورات الربيع العربي وتغير الأحداث في المنطقة.
- تأثر الأردن بالأزمة الاقتصادية العالمية.
- فتح صفحة جديدة من العلاقات الأردنية العربية، والأردنية الإقليمية والدولية.

المفاهيم والمصطلحات

تناولت هذه الدراسة عدد من المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، فكان علينا لزاماً أخذ هذه المصطلحات والتعرف عليها على النحو التالي:

- **السياسة الخارجية:**

تعددت التعريفات بشأنها فمنهم من عرفها "أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول[٤]. أو برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي أو مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى[٥].

- **الأزمة:**

عرّفها مايكل. س. لوند بأنها مواجهة متوترة بين قوات مسلحة معبأة ومتأهبة وقد تشتبك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض من آن لآخر ولكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية[٦].

أمّا فنك (Fink) رأى أنها حالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل بالمنظومة قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها أو مرغوب فيها[٧].

ويرى جون برتون على أنها نزاع يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح[٨].

فهي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع الحاد بين أطراف بزيادة كبيرة من التوتر وتبادل التهديدات العدائية ذات التوتر الشديد، وبالتالي يتسارع فيها الحدث وضيق الوقت لتصل درجة من التوتر تؤدي إلى فقدان التوازن فتصبح في حالة حرجة وحاسمة.

- **إدارة الأزمة:**

نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنيبها يهدف التحكم بالنتائج والحد من الآثار السلبية[٩].

وهنا نستنتج أن إدارة الأزمة تحتاج إلى تخطيط كبير لتجنب الآثار السلبية.

- **الأزمة السورية:**

واحدة من ثورات الربيع العربي وهي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الثلاثاء ٢٠١١/٣/١٥م (آذار/مارس) ضد القمع والفساد وكبت الحريات بحسب منظميها لصفحة الفيسبوك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرة بموجبه الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي، وأخذ الشبان السوريون يطالبون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار "حرية ... حرية" لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص الحي فتحول الشعار إلى "إسقاط النظام" في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين إرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد[١٠]، فقتل الجيش السوري المئات بدم بارد وارتكب مجازر بحق الإنسانية، فكانت الرواية الرسمية مشوهة كالعادة تحت اسم عصابات ومنظمات إرهابية تستهدف البلد[١١].

نظرة تاريخية على العلاقات الأردنية السورية

لا شك أن العروبة هي مصدر هذه العلاقات ثم جاء الدين الإسلامي ليعزز بإضافات جديدة وحدة هذه الأمة بشكل ضمن استمراريتها وديمومتها على الرغم من حالة التراجع والتردي التي أصابتها، وحتى وقت قريب كان يطلق على هذه المنطقة – وما زال– بلاد الشام بمسمى واحد يضمن كل الولايات والمناطق التابع لها وهي (الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان) ولكن الظروف الاستعمارية التي تدخلت بهذه المنطقة وأقامت التجزئة والتقسيم والحدود وأدت إلى وجود هذه الدويلات الضعيفة.

وإذ ما نظرنا إلى طبيعة العلاقات السورية الأردنية منذ البدء كان تتسم بالإيجابية والتطور فالنظام الذي حكم سوريا بعد الحرب العالمية الأولى والثورة العربية الكبرى هو النظام الهاشمي، ولكن التدخلات الدولية عادت من جديد لتقزم هذا النظام بالأردن والضفة فقط وتعيش سوريا مرحلة انقلابات استمرت عقود من الزمن حتى جاء نظام الحزب الواحد في سوريا بقيادة حافظ الأسد وأنهى صراعات السلطة بسوريا بالقوة وذهب ضحيتها آلاف من الأبرياء.

ويستمر نظام الحكم بعائلة الأسد العلوية منذ بداية السبعينات حتى وفاة حافظ الأسد فيتسلم السلطة ابنه بشار وكانت علاقات الأردن في مرحلة حافظ الأسد بين المد والجزر ولكن مع تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية وعزمه على فتح صفحة جديدة من العلاقات مع دول العالم القريبة والبعيدة، شكل هذا الأساس الدبلوماسية الأردنية الجديدة.

فمنذ توليه الحكم حاول جلالة الملك أن يكرّس صفحة جديدة من علاقات الأردن الخارجية بعيداً عن خلافات الماضي واجتهاداته، وساعد في تعزيز هذا الاتجاه الانطباع السياسي العام لحضور جنازة الملك حسين – رحمه الله – فبدأ بعدها الملك عبدالله الثاني سلسلة من الزيارات العربية لبناء علاقات وثيقة ومتبادلة مع مجموع الدول العربية والسعي لتحصيل الدعم السياسي والاقتصادي للأردن للمساعدة في تحقيق الاستقرار والتنمية والتقدم[١٢].

ولقد نجحت الزيارات التي قام بها في توثيق العلاقات الأخوية وتنميتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن استمرار التنسيق والتشاور في معظم القضايا الراهنة والملحة وقد ساهمت هذه الجهود في زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي واتسمت بالحكمة والعقلانية والعملية من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بالمصالح الوطنية العليا وتسويق الأردن دولياً بتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية، وأثبتت مصداقيته في التعامل الآخرين(١٣).

عدا عن التقاطعات الاجتماعية وعلاقات النسب والمصاهرة الموجودة بين البلدين نظراً لطبيعته الجغرافية الواحدة المرسومة بحدود المستعمر، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية القوية فعمليات التشابك بين المدن والقرى الأردنية والسورية كبيرة جداً بطول الحدود التي تصل حوالي ٣٧٥كلم.

ومن هنا نستطيع الحكم على القول الفصل أن صفة وطبيعة العلاقات مع سوريا هي ودية بدأت في هذا العهد وقام الملك بزيارة سوريا بعد انتهاء الحداد على الملك الراحل–رحمه الله– وكان هناك تفاهمات واتفاقيات مشتركة خاصة سد الوحدة قبل اندلاع الأزمة في سوريا والتي تحولت إلى حرب طائفية متعددة الأقطاب وآلت إلى دمار سوريا.

من هذه المفترقات نجد أن العلاقات كانت تتسم بالإيجابية ولكن حدوث هذه الأزمة بتطوراتها الإقليمية والدولية ومواجهة الأردن الضغوط الكبيرة من مختلف دول العالم الإقليمية والدولية للدخول في هذا النزاع واستخدام أراضيه بل دخوله مباشرة بالسيطرة على الجزء الجنوبي من سوريا، وقيام الأردن بالرفض المطلق ترك طبيعة العلاقات بين البلدين تسير بحذر وبدأت تطفو على السطح بعض خفايا النفوس حول التعاطي مع هذه الأزمة، ووقف الأردن يسير بحذر وخطىً ثابتة في تعامله مع هذه الأزمة.

تطورات الأزمة والجامعة العربية ثم تدويلها

منذ بداية الأزمة كانت لدى الجامعة العربية مسودة مبادرة لكن الأسد أرجأ التعاطي معها في انتظار التفاهم مع روسيا ثم خرجت الإدارة السورية أن خطاب الرئيس الأسد ٣٠ يوليو ٢٠١١ هو خارطة الطريق للحل، متناسياً أن الثورات العربية فرضت واقعاً لا يتيح استخدام القوة المسلحة ضد المتظاهرين، وفي ٣ نوفمبر ٢٠١١ أمكن التوصل بين القاهرة والدوحة إلى وقف العنف بتشكيل بعثة مراقبين عرب ولكن النظام في سوريا اشترط أن تكون تحت مراقبته فاضطرت الجامعة في ١٢ نوفمبر ٢٠١١ تعليق عضوية سوريا واعتماد عقوبات بحقها، وبعد سحب المراقبين العرب اتضح الوضع بإنهاء التدخل العربي لحل الأزمة وخروجها من داخل إطار البيت العربي(١٤).

وبهذا تقطعت أوصال الدولة بحيث انتهت هذه الثورة إلى حرب أهلية وازدادت رقعة المعارضة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية، وبما أن النزاع السوري نادر الطابع باعتباره أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، لذا فإن التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع يحتاج إلى إرادة دولية وتهدئة إقليمية، لأن هذه الحرب إذا استمرت ستدوم طويلاً وستكون مدمرة وستصبح طائفية(١٥).

وبعد فشل كل الحلول المطروحة عربياً وإقليمياً، وصبغة التفاهم السوري – الروسي، تعنت النظام السوري بناء على الاتفاقات المبرمة مع روسيا في المحافظة على

مصالح روسيا في المنطقة ليتحول الصراع في سوريا صراعاً متعدد الأقطاب وتدخل فيه "المساندة الأوروبية – الأمريكية للمعارضة المسلحة لتحقيق أهداف جيو إستراتيجية أهمها: عزل إيران، وتعزيز أمن إسرائيل، واحتواء نفوذ روسيا والصين المتنامي والحيلولة دون تغلغله سياسياً واقتصادياً في بلدان المنطقة وهنا وقفت كل من روسيا والصين ضد السياسات الأمريكية والأوروبية خشية من ضياع مصالحها(١٦).

وفيما يتعلق بطبيعة الدور التركي وتحركاته نحو هذه الأزمة منذ بدايتها وما حمله دور أوغلو وزير الخارجية أوائل يوليو ٢٠١١ من نقاط ركزت على وقف العنف، والسماح بالتظاهر السلمي، وإعلان قرارات إصلاحية عاجلة تهيئ الأجواء للبدء بحوار وطني مما حدا بالنظام السوري باعتباره نوعاً من الاستسلام وانتقلت تركيا في هذا الوضع إلى مساعدة المعارضة في الداخل والخارج على بناء كيان سياسي ويبلور قيادة بديلة(١٧).

وبناء على المستوى الأول هو أقلمة النزاع من خلال انتقاله من إطار وطني مطالباً بتغيير بيئة النظام السياسي إلى نزاع إقليمي مما حدا بالدول الإقليمية أن تتدخل في هذا النزاع ودعم القوى المعارضة في سوريا وبرز تنافس سعودي قطري على تصدر المشهد وتعزيز نفوذهما في سوريا وبالمقابل ظهر الدعم الإيراني للفصائل لمنع النظام من الإنهيار خشية استهداف إيران بعد سوريا، وبهذا تحول النزاع الدائر في سوريا إلى معركة دولية/ إقليمية تنوعت فيها أساليب الصراع بين الاقتصادي والعسكري والسياسي وسرعان ما تحول هذا الصراع على مستوى داخل سوريا إلى طائفي وعناصر تكفيرية وجهادية مختلفة(١٨).

هذا بصورة موجزة ومقتضبة حول الأزمة في سوريا منذ البدء وأهم التطورات في تحولها وتداعياتها على دول الجوار والمنطقة بكل مفرزاتها السلبية، وكيف تعاملت دول الجوار خاصة الأردن مع هذه الأزمة.

وكان لدخول روسيا على مسرح الحدث دور كبير في تقوية أواصر النظام السوري فخلقت حالة ثنائية بين حلف أمريكا وروسيا أشبه ما يكون بحرب باردة جديدة وهذا الأمر بالذات خدم النظام السوري ببقاءه أطول فترة ممكنة.

المواقف الدولية من الأزمة السورية

لقد تباينت وتعددت المواقف الدولية من الأزمة السورية وكلٍ حسب مصلحته وأهواءه بعيداً عن حالة الدمار التي تحدث في سوريا فكانت المواقف على النحو التالي:

- **روسيا:** لقد جاء موقفها مغايراً لمواقف سابقة فقد وقفت مع النظام السوري كحليف قوي ومتين وقدمت له المساندة وعملت على تعطيل المبادرات الدولية والعربية التي تقف ضد النظام السوري والحلول المقترحة على حساب النظام لصالح المعارضة وذلك من خلال استخدامها مع الصين قرار حق النقض (الفيتو في وجه القرارات التي تدين النظام السوري)(١٩). وهذا ساعد النظام السوري في تشجيعه بالسير على خطاه.
- **الصين:** يعتمد موقفها على موقف روسيا فهما يمثلان تحالفاً سياسياً واقتصادياً بينهما مقابل أوروبا وأمريكا، فهي تدعم النظام السوري وتبنت قرار حق النقض ثلاث مرات في (٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١م و٥ شباط: فبراير ٢٠١٢م)، فهي في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣) لمنع أي إدانة للنظام السوري على المستوى الدولي(٢٠).
- **إيران:** منذ البدء وقفت إيران مع النظام السوري وان أول موقف لها بتاريخ ٤ نيسان/ إبريل ٢٠١١ بأن هناك مؤامرة تحاك ضد النظام السوري من قبل الأعداء وعمل

مدفوع من الولايات المتحدة وإسرائيل[٢١]. فقدمت إيران كل أنواع الدعم إلى النظام السوري بكل أشكاله اقتصادياً، سياسياً، إعلامياً، عسكرياً...إلخ.

- **تركيا:** لقد بدأ الموقف التركي بالنصح والإرشاد والاستجابة إلى المطالب الشعبية ولكن مع مرور الوقت تطور الموقف التركي وأصبحت تركيا تستخدم الانتقاد العلني للنظام السوري وسمحت لقوى المعارضة في تنسيق أعمالها وعقد المؤتمرات على أراضيها ودعمت المعارضة في المحافل الدولية والمؤتمرات[٢٢]. ثم تبنت موقفاً إنسانياً بسبب الضغوط الشعبية الداخلية واستقبلت اللاجئين.
- **أمريكا:** لقد بدأ الموقف الأمريكي من الأزمة في حالة ارتباك وهذا سببه المفاجأ فلم يكن الموقف الأمريكي واضحاً من الصراع فقام بمراقبة سلوك النظام السوري وردات الفعل الشعبية وكان جل هم الأمريكان المحافظة على أهم المحاور التالية في المنطقة[٢٣]:

أ. استمرار تدفق النفط والغاز.

ب. الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي.

ج. منع أي نفوذ من التقدم في المنطقة.

فالتردد والغموض واضح في سياسة الموقف الأمريكي ولكنه ليس جامداً. ثم اتخذت موقف المتفرج واتبعت سياسة براغماتية قصيرة الخطر تعتمد على دعم الفريق الفائز[٢٤].

وأخذت تعمل على إضعاف النظام السوري فقامت بتشجيع المعارضة. واستمر الموقف بهذه الصورة حتى تدخلت روسيا بشكل فعلي فأخذت تدعم المبادرة الروسية والأمم المتحدة في إنهاء الصراع، فأصبحت تميل إلى التفاهم مع النظام القائم بتعديل سلوكه وخفض قدراته العسكرية واستقطاب سياسة إيران الإقليمية والدولية علماً بأنهم يقومون بدعم المعارضة السورية بتناغم مع الخليج والأتراك.

موقف إسرائيل من الأزمة السورية:

منذ بدء الأزمة وإسرائيل في حالة ترقب لمسار الأحداث عدا كون سوريا تدعم حزب الله ولكن التخوف الحقيقي من أسلحة سوريا وقد تؤثر هذه الأزمة على الهدوء الحاصل على حدود الجولان وتخوف آخر بأن تذهب الأسلحة الموجودة في سوريا إلى جهات أخرى غير مرغوب فيها فهي في حالة تربص[٢٥].

ثم قامت بوضع قواتها في حالة تأهب قصوى على جبهة الجولان تحسباً لأي تغير ممكن أن يطرأ على النظام السوري، وزرعت ألغاماً مضادة للبشر قم قامت بوضع سياج على الشريط الحدودي خاصة بعد محاولات اجتيازه في ذكرى يوم النكبة من قبل سوريين ولاجئين فلسطينيين من سوريا[٢٦].

في ٢٧ أيار ٢٠١٢م أصدر رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بياناً يدين فيه قوات النظام السوري في أحداث منطقة الحولة وما نتج عنها من خسائر مدنية فخرج الموقف الإسرائيلي عن الصمت وقام بإتهام إيران وحزب الله في المشاركة في قتل المدنيين والمجازر التي ارتكبها النظام السوري وبدأ الموقف الإسرائيلي يميل مع موقف الولايات المتحدة وأوروبا تجاه الأزمة[٢٧].

وأما أوروبا تراجعت عن مطالب الغرب برحيل النظام السوري منسجمة مع الرأي الأمريكي بإمكانية التفاهم مع النظام.

وطرحت الأمم المتحدة عدة مبادرات لإنهاء الصراع والوصول إلى حل سياسي إلى الأزمة السورية.

التداعيات

كانت أهم التداعيات التي أثرت على الأردن وتعاملت معها السياسية الخارجية الأردنية بمهنية واحتراف على الآتي:

- **سياسية:**

لقد حاول الأردن منذ البدء أن ينأى بنفسه عن أحداث الأزمة بالرغم من موقعه الجغرافي في منطقة ملتهبة وبدأ توفر مناخ جديد لجميع التنظيمات الإرهابية في الساحة السورية وحدوث حالة فوضى كبيرة وفي هذا الشأن من الصعوبة بمكان أن يتخذ الأردن موقفاً مباشراً في بداية الأزمة، فأبقت عمان على مساحة واضحة من التفاهم مع دمشق.

وكانت أهم التداعيات تدفق اللاجئين السوريين وسوء ظروفهم وارتفاع الخروقات الأمنية، مما أصاب الأردن حالة من القلق في زراعة خلايا استخبارية أو جماعات تخريبية هدفها زعزعة أمن الأردن واستقراره وتصدير الأزمة السورية إلى الأردن(٢٨).

- **اقتصادية:**

لقد كان للأزمة السورية آثار اقتصادية واضحة بسبب تدفق اللاجئين السوريين بأعداد هائلة وتقديم الخدمات والعون لهم وتسببت بخسائر مادية نتيجة توقف حركة التجارة بين البلدين والآثار السياحية والعائدات المالية وزيادة الضغط على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين كالصحة والتعليم وغيرها.

وأدت حركة اللجوء السوري بالمعيار الكمي إلى زيادة قسرية سريعة ومفاجئة في عدد السكان في بلد يعاني من ظروف اقتصادية صعبة وبنى تحتية غير مؤهلة لاستيعاب موجات بهذا الحجم خاصة أن الأردن يعاني من قلة المصادر والموارد وشح المياه والطاقة(٢٩).

- **اجتماعياً:**

لقد أثرت موجات اللجوء السوري على المجتمع المحلي بشكل كبير وعلى سوق العمالة الأردنية لأسباب متعددة منها الأجور الرخيصة وحرفيتهم المهنية التي حلت محل العمالة الأردنية وازدادت البطالة والتي هي بالأصل مشكلة للشعب الأردني.

وقد شهدت الأردن زيادة الطلب على الوحدات السكنية وأدت إلى زيادة أجور السكن حوالي ٣٠% فأثرت على الطبقة الفقيرة في الأردن وأحدث خللاً ديموغرافياً في بنية المجتمع الأردني(٣٠). وارتفعت معدلات البطالة إلى ١٤.١ بسبب دخول العمالة السورية إلى سوق العمل وبشكل كبير وغير رسمي ومزاحمة المواطن الأردني على فرص العمل(٣١).

- **عسكرياً:**

لقد باتت الجهود العسكرية والأمنية مكلفة جداً لمواجهة كافة أشكال الإختراقات الأمنية للأمن الوطني الأردني عدا عن رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والاستعداد الكبير لأي طارئ أمني يؤثر بشكل مباشر على الوحدات والمرتبات وكلف عالية لا تتحملها الموازنات التقليدية، لقد رتبت على الأردن هذه الأزمة مضاعفة

الجهود الأمنية والعسكرية لحماية الحدود والتحديات الأمنية التي قد تنشأ داخل الأردن ومراقبة الوضع الداخلي وهذا كله يترتب عليه أعباء وكلف مادية وبشرية خصوصاً أن هناك نشاطات عسكرية عابرة وهذا كله يقود إلى التوتر في الجبهة الداخلية.

محددات ومتغيرات البيئة الداخلية الأردنية:

تلعب المتغيرات ومحددات البيئة الداخلية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية فهي أشبه بوصف الامتداد على اعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وبناءً عليه فإن أبرز هذه المحددات على النحو التالي:

أولاً: العامل الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي واحد من أهم المؤثرات في السياسة الخارجية الأردنية وعلى الصعيدين: الأمني والاقتصادي، فهو عاملاً مقيداً لقدرات صانع القرار السياسي، فالأردن يقع في قلب الشرق الأوسط وله منفذ بحري وحيد على خليج العقبة بالإضافة إلى سوريا التي هي الممر الوحيد الذي يسهّل تصدير ونقل المنتجات عبر حدودها(٣٢)، فهو لا يحظى بحدود طبيعية كالبحار هذه الظروف جعلت من قراره قراراً مقيداً.

وبسبب هذا الموقع وقلة الموارد الطبيعية والعمق الاستراتيجي رتب عليه إقامة علاقات حسنة مع دول الجوار والتي تتمتع بقوة في مختلفة المجالات، فكان أساس العلاقات مع وجميع الدول الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الغير(٣٣).

ثانياً: العامل الاقتصادي:

يلعب الاقتصاد دوراً كبيراً أو متميزاً في سياسة أي دولة فإذا كانت الدولة ذات اقتصاد قوي فأن قرارها الخارجي سيكون قراراً مستقلاً بذاته، والاقتصاد الأردني يعمل ضمن محددات تمثل تحدياً كبيراً له فمن قلة الثروات الطبيعية والمدنية ومصادر الطاقة إلى ثروة المياه ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة وضيق السوق المحلي في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي وعدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة والتنامي المطرّد في أعباء الدفاع الوطني قد أدت بالمحصلة النهائية إلى اعتماد الأردن على المساعدات والقروض الأجنبية بشكل كبير(٣٤).

وقد ارتبطت المساعدات المقدمة للأردن بنوع من الضغط السياسي عليه(٣٥)، وهناك كثير من الدراسات تشير إلى هشاشة الاقتصاد الأردني وتبعيته واعتماده على المساعدات والمعونات الاقتصادية، وهذا كله وغيره يؤثر على استقلال وسيادة القرار الأردني وذاتيته فهو يقوم بالتوفيق بني قراره وحاجاته من الدول الأخرى وهنا تبرز سلامة القرار الأردني وحنكة صانع القرار.

ثالثاً: العامل الديموغرافي (السكاني)

يلعب العامل الديموغرافي دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية، فصانع القرار يتأثر بالتركيبة السكانية للمجتمع الأردني، فعلى سبيل المثال تشكل الشريحة الكبرى في المجتمع الأردني ما نسبته ٥٠% أردنيين من أصول فلسطينية مما يجعل سلوك السياسة الخارجية متأثراً بهم وفي توجيه القرار السياسي نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي(٣٦).

لذا بذلت القيادة الأردنية جهوداً كبيرة في تدعيم الوحدة الوطنية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي خوفاً من تخلخله نظراً لطبيعة التفاوت في الثقافة السياسية

والأيدلوجيات التي تظهر في التركيبة الاجتماعية، مما أضعف هذا صناع القرار واضعف هامش المرونة لديه(٣٧).

رابعاً: العامل العسكري

تعتمد الدولة على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم، والتي تجسد في كونها عاملاً للترهيب والردع والتهديد(٣٨). لذا نلحظ التأثير الواضح لقدرات الأردن العسكرية على سياسته الخارجية وحركة هذا التأثير وفواعله في المنطقة إذ أن انخفاض الدخل القومي الأردني انعكس سلباً على الاتفاق العسكري وترجم هذا الواقع حول أثر المتغير العسكري في توجه السياسة الخارجية لتكرار تعرض الأردن للأخطار الخارجية، فاعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي والمساعدات لذا عُدّ أقل الدول العربية في ميزان التوازن العسكري.

خامساً: العامل الاجتماعي:

ود ارتبط هذا بأن التركيبة الاجتماعية الأردنية متنوعة السكان ولكن كلها تحت نظام وقيادة واحدة، مما أسهم هذا بتعزيز العامل الديني والعامل القومي.

المتغيرات الإقليمية:

لقد واجه الأردن منذ النشأة أزمات متعددة من بعض النظم الإقليمية العربية كان لها دور واضح في التأثير على كثير من سياساته خاصة إبّان فترة المد القومي، ثم وجود إسرائيل كمؤثر مهم على صانع القرار خصوصاً أن هذا الكيان قد تسبب في حروب عديدة في المنطقة ومعظمها أثرت على الأردن.

ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتمثل العالم نظام القطب الواحد حصل تغيراً على المعادلة الإقليمية وأصبحت الدول العربية تنظر إلى الأردن من منظار مختلف وكعنصر فاعل ومؤثر.

المتغيرات الدولية:

لقد كان للمتغيرات الأردنية دور واضح خاصة دور بريطانيا المباشر على الأردن منذ النشأة ومرت هذه العلاقة بمراحل مختلفة ولكننا الآن في مرحلة جديدة من مراحل النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومتانة العلاقة مع أمريكا كرائدة لهذا النظام العالمي الجديد، وإدراكها أهمية ودور الأردن والتي عملت بدورها على دعمه وزيادة المساعدات له وهذا جعل الأردن يتأثر كثيراً بالتفاعلات الإقليمية والعالمية واعتماده اعتماداً مباشراً على المساعدات العسكرية والاقتصادية مما ابرز هذا تأثيراً واضحاً على صانع القرار السياسي الأردني.

أدوات السياسة الخارجية الأردنية

تعتبر الأدوات في الظاهرة السياسة الشق التطبيقي لها والوسيلة التنفيذية وهي متعددة ومتنوعة يتم استخدامها حسب طبيعة الموقف، والأداة المناسبة له، وهناك نوعين من الأدوات السلمية وغير السلمية، والأردن تتمثل في أدواتها بشكل دائم وعام الوسائل السلمية وكانت أدواتها تجاه هذه الأزمة على النحو التالي:

أولاً: الأداة السياسية: فأبقت مساحة تفاهم واضحة مع دمشق، ولم تقم بقطع العلاقات الدبلوماسية شأنها شان سائر بقية الدول العربية وأبقت السفارة السورية مفتوحة.

ثانياً: الأداة الاقتصادية: لقد تأثرت العلاقات الاقتصادية الأردنية كثيراً بسبب هذه الحرب فتأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير وكانت مدخولات الاقتصاد الأردني تفوق المليار دينار

وطرق إلى البحر المتوسط.

ثالثاً: الأداة الإعلاميـــة: وهنا انبثق تركيز الأردن في السعي لحل هذه الأزمـــة واحتـــواء الآثار الناجمة عنها وترك مساحة هامشية من الجو الإعلامي بصورة تترك للطرف الثاني التعامل معه علماً أن هذا التعامل يشوبه الحيطة والحذر.

وأما فيما يتعلق بالأدوات غير السلمية من دبلوماسية عرض العضلات والحصـــار والمناورات التدريبية ومساندة المعارضة المسلحة وحشد القوات لم يستخدم أي منها اتجاه الأزمة السورية سوى مسألة حماية حدوده لا أكثر خوفاً من التنظيمات الإرهابية، وبعض الخارجين عن القانون.

سلوك السياسة الخارجية الأردنية وتصرفها تجاه الأزمة السورية

ينطلق الموقف الأردني تجاه هذه الأزمة وغيرها من مواثيق ومحددات أساســـية يرتكز عليها في تعامله الخارجي، فرضتها عليه جملة من الظروف والعوامل أهمها: البعد الديني والقومي ومنطلقات الثورة العربية الكبرى، وواقعه الجغرافي الذي وقع تحت ظلمه وفوق هذا تأتي مسألة شح الموارد الاقتصادية من أهم الأسباب والمشاكل التي لا تجعـــل القرار السياسي الخارجي بكامل سيادته أحياناً، ولكن بيت الخبرة الأردني نتيجة تعـــرض المنطقة لأزمات معقدة ومتقاربة زمنياً جعلته يتصرف بسلوكيات ذات ثوابت ومرتكـــزات أهمها عدم التدخل بشؤون الغير مهما كلف الأمر سوى الحضور الإيجابي البنـــاء الـــذي يهدف ويخدم الصالح العام دون ضرر لأحد.

وبناء على ذلك ارتسم سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الســـورية، منذ البدء بالضبابية التي رافقها التردد مما قادت إلى الجـــدل علـــى المســـتوى الإقليمـــي والدولي فكان التردد واضح وبصورة كبيرة، ثم تمت إدارة الموقف بحـــذر شـــديد نتيجـــة للتوازنات الدقيقة بين الضغوط الداخلية والخارجية وضـــبابية الســـيناريوهات المســـتقبلية والرهانات غير المضمونة في التعامل مع المشهد السوري ففرضت هذه الوقائع سياســـات متوازنة ما بين الداخل والمتمثل بالموقف الشعبي الذي يساند الثورة الســـورية والشـــعب السوري في رحيل الأسد وتمكن الشعب من الحريـــة وبنـــاء نفســـه بدولـــة ذات حريـــة ديمقراطية على أساس الحقوق واحترام الإنسان، هذا على المســـتوى الـــداخلي وبمـــا أن السياسة الخارجية لدولة فقيرة كالأردن ومحاطة بطوق مـــن نـــار فـــي منطقـــة مليئـــة بالصراعات هي امتداد لسياستها الداخلية تحتم على صـــانع القـــرار أن يكـــون متوازنـــاً وموضوعياً بدقة أكثر، (فلم يعبر الأردن عن موقفه في بداية الأزمة إلا أنـــه عبّـــر عـــن مخاوفه وقلقه من الأحداث التي تجري في سورياً)[٣٩].

فالأردن ينطلق بموقفه وتصرفاته من مصالحه الوظيفية العليا، وهـــذا كلـــه بيـــد صانع القرار الأول والأخير وهو الملك فهو من يسيطر على السياسة الخارجية بمركزيـــة قوية مضبوطة ومسيطر عليها وتترك لتقديراته بصفته الصانع الـــرئيس فهـــي تخضـــع لهيمنته الكاملة[٤٠].

وهذا الكلام يؤيده ويؤكده (سنايدر) في محضر دراسته عـــن الشـــرق الأوســـط والدول النامية فقال: "أن السلطة السياسية والقوة العقلية مركزة بين يدي رجل واحد هـــو الرئيس[٤١].

فالظروف الخاصة التي تمرّ بها الأردن تحتم عليه لزاماً أن ينهج سياسة خارجية واقعية ووسطية معتدلة ومرنة تحفظ له الأمن والاستقرار والتنمية والتطور[٤٢].

وفي ضوء السلوك والتصرف تجاه الأزمة السورية عاشت السياسة الخارجية الأردنية حالة من التعقيدات والتضارب بينما كان الملك عبدالله الثاني بن الحسين يدعو للإنهاء الأزمة والحفاظ على وحدة أرض وشعب سوريا، ثم لاحظنا أن الأردن يؤيد جميع قرارات جامعة الدول العربية ما عدا العقوبات الاقتصادية فقد أبدى تحفظه عليها، كما أنه لم يطرد السفير السوري بعمان بل أبقى السفارة السورية مفتوحة[٤٣]، وبهذا أبقى على قنوات التمثيل الدبلوماسي بوضعها الطبيعي، لذا كانت مسار السياسة الخارجية محدداً في البعد عن إثارة الحساسيات والتدخل بشؤون الدول الأخرى.

لقد تعرّض الأردن لكثير من الضغوط الدولية والإقليمية العربية والمحلية ليأخذ موقفاً تجاه الأزمة السورية أو أن يكون عنصراً فاعلاً باتجاه معين مع أو ضد النظام السوري[٤٤] بالإضافة إلى تسليح المعارضة فلم يستجيب ورفض التدخل الأجنبي في سوريا والخروج من الصمت والحياد السلبي دون الإخلال بثوابت الدولة العليا[٤٥].

فهو يحاول إقامة علاقات متناغمة مع الأطراف الدولية والإقليمية من أجل تجاوز هذه الضغوط والتعامل معها بطريقة لا تمس الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي، فزادت مراقبته لهذا الحدث بشدة متناهية لدرجة الحذر الشديد بما يضمن مصلحته واستقراره[٤٦].

فالأردن من أكثر الدول المتأثرة من الأزمة السورية بحكم موقعها الجغرافي في إقليم يعج بالصراعات ويعيش أزمة الثقة بين مختلفة دول المنطقة.

فالتداخلات بين الأردن وسوريا كثيرة نتيجة لاعتبارات متعددة، وانطلاقاً من ثوابت الدولة الأردنية الدينية والقومية، لقد سعى منذ البداية إلى حل الأزمة السورية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية واستيعاب الآثار الناجمة عنها باحتوائها مُقدّم النصح بأكثر من طريقة إلى أن جاءت العقوبات التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب لتزيد من حدة الضغوطات على علاقات الدولتين (الأردن وسوريا) مما أربك صانع القرار في التعامل مع الأزمة علماً بأن قناعته الداخلية ببقاء النظام السوري أفضل من ذهابه وهذا بُعد نظر واضح بمسألة الفراغ وترك السلطة وتسليم زمام الأمور لجهات ومنظمات متعددة تحمل أفكار يصعب التعامل معها لاحقاً، وبقي موقف الأردن يعيش بضبابية وغموض واضحين محكوم بالتردد فأصبح موقفاً مثيراً للجدل وإدارة الموقف بحذر شديد بصورة صعبة نتيجة السيناريوهات والرهانات المستقبلية غير المضمونة في التعامل مع المشهد فخلقت هذه الظروف حالة الضبابية التي فرضتها عليه معطيات الواقع، ولكنها بقيت ضمن السياسات المتوازنة والاحتفاظ بمساحة تفاهم واضحة مع دمشق فهو لا يريد أن يخسر شيء لا داخلياً وخارجياً، على الرغم من نصيحة الملك للرئيس الأسد بتقديم استقالته لانتقال سلمي للسلطة وهذا الرأي كان خارج قناعاته لأن رحيل النظام سيكلف الأردن فاتورة أمنية وسياسية واقتصادية جديدة، لأن الفئات التي ستسيطر على المشهد بسوريا لن نستطيع أن تضبط الأمور وتعيدها إلى مسارها السليم والصحيح.

ومع تزايد وتيرة الأحداث وتصاعدها ودخول الأزمة مرحلة حرجة بعد تدخل الجامعة العربية ثم تدويلها بعد أقل من شهر بعد دخول مراقبين عرب لاشتراط النظام السوري أن يكونوا تحت إمرتهم ثم تدويل الأزمة وإخراجها من إطار البيت العربي ممثلاً بجامعة الدول العربي نتيجة تعنت النظام السوري في التعامل معها، وسحبت عضويته

منها، وأصبحت التدخلات الدولية تسيّر هذه الأزمة فكانت هناك جملة من المفاوضات مع المعارضة كان أولها (جنيف ١).

ثم بدأ موقف الأردن يتضح شيئاً فشيئاً بعد مؤتمر جنيف (١) في حزيران / يونيو ٢٠١٢م والذي يدعوا إلى انتقال سياسي للحكم في سوريا ووقف النزاع الدائر فيها فوجد الأردن موقفه الواضح والذي يتناسب وموقعه وطبيعة ظروفه وهو الحل السياسي للأزمة ومشاركة مكونات الشعب السوري في تحقيق مستقبل سوريا مع الحفاظ على وحدة أ رض وشعب سوريا، وهذا الموقف يحقق له التوازن وإعطاء شرعية الطرح والقبول لدى جميع الأطراف[٤٧].

فالسياسة الخارجية الأردنية تحكمها جملة من العوامل الداخلية والخارجية حتى تضمن له الاستقرار والتوازن في ظل محدودية الموارد.

فالدبلوماسية الأردنية تدرك أن بقاء الأزمة السورية فترات أطول – كما هو متوقع– يزيد من نزيف الخسارة الأردني عدا عن تزايد أعداد اللاجئين والنازحين التي أصبحت تشكل نسبة عالية إلى عدد السكان بالأردن وهذا بحد ذاته مبعث كبير من التوتر والقلق.

وبعد هذا الوضوح للسياسة الخارجية الأردنية أصبحت الدبلوماسية الأردنية تلعب دوراً كبيراً في مخاطبة المجتمع الدولي في عدم ترك الأردن يواجه هذا الأمر الصعب لوحده خصوصاً أن هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين أصبحت تشكل مخاطر كبرى على الدولة والمجتمع الأردني بكل الصعد خاصة الجانب الأمني وانتشار المخدرات والجرائم وإحلال العمالة السورية بدل العمالة الأردنية فزادت البطالة في المجتمع الأردني بين عنصر الشباب خاصة أصحاب المهن والحرف وأصبحت هناك ورقة ضغط جديدة على الدولة الأردنية ناهيك عن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

إن طبيعة المناورات السياسية التي تقودها الدبلوماسية الأردنية في تصرفها مع الأزمة السورية يلاقي ارتياحاً وقبولاً لدى جميع دول العالم، وهنا تتجلى حكمة الموقف الأردني الخروج من عنق الزجاج ومواجهة الموقف بصلابة وتوضيح دوره وسلوكه في التصرف مع هذه الأزمة بما يخدم الحل السياسي لها والانتقال السلمي للسلطة ومشاركة كل مكونات الشعب السوري فيها بما يضمن وحدة وسلامة أرض وشعب سوريا، ووقف نزيف الدم وإنهاء معاناة اللاجئين.

الخاتمة

لا شك أن الأزمات السياسية والتي تتحول إلى نزاعات مسلحة ستؤثر سلباً على جميع الأطراف، وخاصة في منطقة يتصارع عليها أقطاب دول العالم الكبرى لطبيعة هذه المنطقة وخيراتها بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل.

والأردن واحدة من أهم دول المنطقة يعيش في قلب الصراع، بل تدور الصراعات على مختلف حدودها، وقدر الله لها أن تتعايش مع أزمات سياسية متعددة وهذا له دور إيجابي في تشكيل بين الخبرة السياسي والذي كان ما انتهت أزمة حتى جاءت أخرى فلم يلتقط هذا البيت أنفاسه، وها نحن أمام أزمة جديدة من أهم وأكبر أزمات المنطقة لإفرازات نتائجها السلبية وهي الأزمة السورية التي طال أمدها وقد يطول أيضاً مما يوحي لنا بأننا سنعيش حالة مضنية من التعب والقلق والتوتر وهذا يزيد أعباء فاتورتنا بشكل كبير وعلى مختلف الصعد لما يتحمله الأردن جرّاء هذه الأزمة الظالمة والتي أصبحت متعددة الأقطاب وكل قطب يريد أن يلبي مصالحه على حساب الشعب والدم السوري الذي لا حول له من الأمر ولا قوة.

لقد كان للموقع الجغرافي دوره الكبير أن نكون في بوتقة الحدث متأثرين به وهذا فرض على السياسة الخارجية الأردنية لعبة الأقدار المتوازنة.

لقد أجابت الدراسة على جميع تساؤلات الرئيسية والفرعية وأثبتت أن السياسة الخارجية الأردنية تسير وفق ثوابت مما يضمن لها الاستمرارية والديمومة والاحترام من الجميع، بالإضافة إلى أن حالة التفاعل والتأثير موجودة بالسياسة الخارجية بالظروف والأزمات المحيطة فكانت التأثيرات الدولية الإقليمية واضحة على السياسة الخارجية الأردنية منذ بدء الأزمة السورية، ودرجة الضغوطات أكبر من المحددات والموارد الأردنية.

لقد تعاطت مع الأزمة السورية وتحملت الكثير فوازنت بين ما هو داخلي وخارجي على الرغم من النتائج السلبية التي أحدثتها الأزمة السورية على الأردن وبالأخص على صانع القرار السياسي والتحديات التي جلبتها في مختلف المجالات.

ولذا كانت أهم نتائج البحث على النحو التالي:

أولاً: أن السياسة الخارجية الأردنية دينامية ذات نشاط وحيوية عاليين في التعامل مع الحدث وكافة ملفات المنطقة.

ثانياً: إن ظروف البيئة الداخلية والخارجية ذات مركب معقد فيتحرك صانع القرار بحيطة وحذر شديدين.

ثالثاً: يلعب الجانب الاقتصادي دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي وهنا تكون علاقة شح الموارد الاقتصادية ومحدوديتها ذات تأثير سلبي على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني.

رابعاً: تأثر السياسة الخارجية الأردنية بالأزمة السورية تأثراً كبيراً واضحاً فبدت حالة الإرباك والضبابية والتردد والحذر ببداية الأزمة وبعد مسيرتها بقليل وهذا كله يربك صانع القرار السياسي.

خامساً: لقد شملت جوانب التأثير الجانب الاقتصاد والاجتماعي والأمني والعسكري وهذا كلف أعباء الفاتورة الأردنية إضافات جديدة لم يكن يحسب لها حساب.

سادساً: على الرغم من مرونة ووسطية السياسة الخارجية الأردنية واعتدالها في كل المواقف والأزمات التي تفرضها عليه معطيات الواقع، إلا أنها عاشت ظروف الأزمة السورية بحالة من الخنق غير المتوقعة فأبقت مساحة التفاهم مع دمشق مبنية على كثير

من تفاهمات السياسة الخارجية.
سابعاً: لقد كان لإعداد اللاجئين والنازحين السوريين دوره الكبير والواضح على الواقع الأردني بكل معطياته.
ثامناً: أن تأثر الأردن بالربيع العربي ظهر جلياً من خلال المسيرات والاحتجاجات وما نتج عنها من تعديلات دستورية، ولكن التأثر الأكبر والأوضح كانت فاتورة الأزمة السورية.
تاسعاً: الرهانات المستقبلية بكل تصوراتها تثبت ضبابية المشهد السوري وعدم وضوح القادم بشأنه.

Abstract

Jordanian Foreign Policy towards the Syrian Crisis ٢٠١٠-٢٠١٥

By Nabil Al Atoum

And Mohammed Al-Rousan

And Tariq Al Azzam

This study aims to identify the Jordanian foreign policy and its actions towards the Syrian crisis and the negative effectives on Jordan as a result of the Syrian crisis.

This crisis demonstrated the international positions and its pressures on Jordan and the Jordan' foreign policy which witnessed a conflicting environment. This crisis has imposed controls and tools on Jordan, which made the decision-maker live a confusing case as if he is in a mine field. The results of this study identify two censes. First, the Jordanian foreign policy has clear positions and define parameters which ensure its continuation. Second, the Syrian crisis has affected Jordan, and has had negative effects in various economic, social and political areas. At this point, the Jordanian foreign policy has proven its role in balance.

الهوامش

[١] – مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص١١٨.

[٢] – كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، د.ت، ص ص ٣١ – ٣٢

[٣] – كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، المرجع السابق، ص٣٢

٤– محمود خيري عيسى وبطرس غالي، المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م، ص ٣٠٩.

٥– محمد عوض الهزايمة، الأيدولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة) تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٤م، ص ١٣.

٦– مايكل، س. لوند، منع المنازعات العنيفة – إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية، ترجمة عادل عناني، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (مصر) عام ١٩٩٩م، ص ٥٩.

٧- fink, Steven (١٩٨٦). Crisis Management: planning for the Inevitable, First Edition, AMA, New York P.٥.

٨- Buron Jhon, Deviance, Terrorism and war, Oxford: Mant in Nabertston company, ١٩٧٩, p. ٢٢٨.

٩- Little John, Rober. R (١٩٨٣) crisis Management: Ateam Approach, New York, American١ Management Association, P.٨.

١٠– محمد عبده طالب حتاملة، ثورة العرب (الربيع العربي)، الجامعة الأردنية عمان – الأردن، ٢٨٢م، ص ٣٨١–٣٨٣.

١١– فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ط١، ٢٠١٢م، الجنادرية للنشر والتوزيع، ص ٣٢٢–٣٢٣.

١٢– توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار – مايو ١٩٩٩م، ص ٢٣ – ٢٥ .

١٣– نائلة خالد، عام من رحيل الحسين، مجلة الراية الهاشمية، العدد ١٧، عمان – الأردن، ٢٠٠٠م، ص ١٩–٢١.

١٤- عبدالوهاب بدرخان، رهانات متداخلة – السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ يوليو ٢٠١٣، المجلد ٤٨، ص٩٤-٩٧.
١٥- عبد ربه، "الاستثناء الديموقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع"، السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٥، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٤م، ص ٣٠-٣٣.
١٦- د. مي مجيب، الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، السياسة الدولية، العدد ١٩٧ يوليو ٢٠١٤، المجلد ٤٩، ص ١٧-٢١.
١٧- عبدالوهاب بدرخان، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤-٩٥.
١٨- د. مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٨-١٩.
١٩- آمال محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات، عمان – الأردن، ٢٠١٢/٥/٢٤م، ص ٢.
٢٠- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠١٣م) التقرير الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠١٢، ط١، القاهرة – مصر، ص ٤٩.
٢١- علي حسين باكير، (٢٠١٢)، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٢-٣.
٢٢- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ص ٧-٩.
٢٣- مركز دراسات الشرق الأوسط، تاريخ ٢٠١٤/٥/١١، الصالون السياسي، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا، المحددات والتحولات.
٢٤- دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، آراء حول الخليج، العدد ٩٨، ٢٠١٦م، تقرير خاص.
٢٥- وحدة تحلل السياسات في المركز العربي، الموقف الإسرائيلي من الأحداث السورية، الدوحة ٢٠١٢/١/١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ١-٤.
٢٦- جريدة الدستور، العدد ١٥٧٦٩ تاريخ ٢٠١١/٦/٦م، عمان – الأردن، ص ٤٤.
٢٧- بار باره أوبل – روم، مقابلة مع بنير كمولان (قائد قوات المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي) ديفنس نيوز، تاريخ ٢٠١١/١٢/١٩م.
٢٨- عبدالحميد الكيلاني، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٦٥، عمان- الأردن، ص ٧٩-٨٠.
٢٩- باسم الطويسي، مدير معهد الإعلام، الرأي، عمان – الأردن، العدد ١٦٠٩٨، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩، ص ٤.
٣٠- جريدة الغد، عمان – الأردن، العدد ٣٦٩٢، ٢٠١٤/١١/١٣، ص٥.
٣١- القدس العربي، لندن، المملكة المتحدة، العدد ٧٥٨١، ٢٠١٣/١١/٤، ص ١.
٣٢- عبدالمجيد العزام، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م تحرير أمين مشاقبة رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان ٢٠٠٠م، طبع بدعم من المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ٦٣-٦٤.
٣٣- علي الدين هلال وكارين أبو الخير، السياسة الخارجية الأردنية: عناصر الانكشاف ومعوقات الاستمرار في السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قزي وعلي الدين هلال، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ٣٤٣-٣٤٧.
٣٤- مشروع الميثاق الوطني الأردني، مديرية المطابع العسكرية، عمان – كانون أول، ١٩٩٠م، ص ٢٤.
٣٥- صالح أحمد عيسى قرعان، الموقف الأردني من أزمة الخليج، ط١، ١٩٩٥م، عمان، ص ٤٢.
٣٦- فوزي غرايبة وآخرون، البعد الديموغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ١٩٨٩م، ص ١٦-١٧.

٣٧- أحمد وحموده ربابعة، السكان والحياة الاجتماعية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمـــان – الأردن، ١٩٩١م، ص ١١.
٣٨- هاني الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد للنشـــر، ١٩٨٢، ص ١٨.
٣٩- شفيق شقير، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟ مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ ٢٠١٤/٢/١٠م، ص ٢.
٤٠- A. L. Dawish, the middle east, foreign policy making in Developing states, Ed. Christopher clapham, New York; Praeger publisher, ١٩٧٧, p. ٦٢.
٤١- R.D.Melaurin, Don peretz, and lewis w. snider, mddile east foreign policy, issues and processes (New York): preager publisher ١٩٨٢, p. ٣١.
٤٢- عبدالمجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، أبحاث وقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقدة في عمان، الموافق ٢٨-٢٩ ، نيسان، ١٩٨٧م، تحرير أمين مشاقبة، ط١، نشر بدعم من مؤسسة عبدالحميد شومان، ص ٣٣-٣٤.
٤٣- القدس العربي، لندن – المملكة المتحدة، العدد ٥٧٢٧ تاريخ ٢٠١٣/٨/٣، ص٦.
٤٤- محمد المصري، اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي، سياسات عربية العـــدد ١، آذار/مـــارس ٢٠١٣م، ص ١٣٣.
٤٥- فهد الخيطان، هل تغير الموقف الأردني من الأزمة السورية، جريدة الغـــد العـــدد ٢٠٠٨، تـــاريخ ٢٠١٢/١٢/١١م، ص ٢٨.
٤٦- حسين عليوي وأيسر الياسري، الأزمة السورية – المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الكوفة للعلـــوم القانونية والسياسية، العدد ١٧، ٢٠١٣م، ص ٤١٠.
٤٧- شفيق شقير، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

المراجع

١- أحمد وحموده ربابعة، السكان والحياة الاجتماعية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمـــان – الأردن، ١٩٩١م.
٢- آمال محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الـــرأي للدراســـات، عمان – الأردن، ٢٠١٢/٥/٢٤م.
٣- بار باره أوبل – روم، مقابلة مع بنير كمولان (قائد قوات المنطقة الشمالية في الجـــيش الإســـرائيلي) ديفنس نيوز، تاريخ ٢٠١١/١٢/١٩م.
٤- باسم الطويسي، مدير معهد الإعلام، الرأي، عمان – الأردن، العدد ١٦٠٩٨، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩.
٥- توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار – مايو ١٩٩٩م.
٦- جريدة الدستور، العدد ١٥٧٦٩ تاريخ ٢٠١١/٦/٦م، عمان – الأردن، ص ٤٤.
٧- جريدة الغد، عمان – الأردن، العدد ٣٦٩٢، ٢٠١٤/١١/١٣.
٨- حسين عليوي وأيسر الياسري، الأزمة السورية – المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الكوفـــة للعلـــوم القانونية والسياسية، العدد ١٧، ٢٠١٣م.
٩- د. مي مجيب، الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، السياســـة الدولية، العدد ١٩٧ يوليو ٢٠١٤، المجلد ٤٩.
١٠- دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، آراء حول الخليج، العدد ٩٨، ٢٠١٦م، تقرير خاص.
١١- شفيق شقير، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟ مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ ٢٠١٤/٢/١٠م.
١٢- صالح أحمد عيسى قرعان، الموقف الأردني من أزمة الخليج، ط١، ١٩٩٥م، عمان.

١٣- عبد ربه، "الاستثناء الديموقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع"، السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٥، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٤م.

١٤- عبدالحميد الكيلاني، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٦٥، عمان- الأردن.

١٥- عبدالحميد الكيلاني، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٦٥، عمان- الأردن.

١٦- عبدالمجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، أبحاث وقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقدة في عمان، الموافق ٢٨-٢٩ ، نيسان، ١٩٨٧م، تحرير أمين مشاقبة، ط١، نشر بدعم من مؤسسة عبدالحميد شومان.

١٧- عبدالمجيد العزام، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م تحرير أمين مشاقبة رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان ٢٠٠٠م، طبع بدعم من المعهد الدبلوماسي الأردني.

١٨- عبدالوهاب بدرخان، رهانات متداخلة – السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ يوليو ٢٠١٣، المجلد ٤٨.

١٩- علي الدين هلال وكارين أبو الخير، السياسة الخارجية الأردنية: عناصر الانكشاف ومعوقات الاستمرار في السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قزي وعلي الدين هلال، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ٣٤٣-٣٤٧.

٢٠- علي حسين باكير، (٢٠١٢)، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢١- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ص ٧-٩.

٢٢- فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ط١، ٢٠١٢م، الجنادرية للنشر والتوزيع.

٢٣- فهد الخيطان، هل تغير الموقف الأردني من الأزمة السورية، جريدة الغد العدد ٢٠٠٨، تاريخ ٢٠١٢/١٢/١١م.

٢٤- فوزي غرايبة وآخرون، البعد الديموغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ١٩٨٩م، ص ١٦-١٧.

٢٥- القدس العربي، لندن – المملكة المتحدة، العدد ٥٧٢٧ تاريخ ٢٠١٣/٨/٣.

٢٦- القدس العربي، لندن، المملكة المتحدة، العدد ٧٥٨١، ٢٠١٣/١١/٤.

٢٧- مايكل، س. لوند، منع المنازعات العنيفة – إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية، ترجمة عادل عناني، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (مصر) عام ١٩٩٩م.

٢٨- محمد المصري، اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي، سياسات عربية العدد ١، آذار/مارس ٢٠١٣م.

٢٩- محمد عبده طالب حتاملة، ثورة العرب (الربيع العربي)، الجامعة الأردنية عمان – الأردن، ٢٨٢م.

٣٠- محمد عوض الهزايمة، الأيدولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة) تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٤م.

٣١- محمود خيري عيسى وبطرس غالي، المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.
٣٢- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠١٣م) التقرير الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠١٢، ط١، القاهرة – مصر.
٣٣- مركز دراسات الشرق الأوسط، تاريخ ٢٠١٤/٥/١١، الصالون السياسي، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا، المحددات والتحولات.
٣٤- مشروع الميثاق الوطني الأردني، مديرية المطابع العسكرية، عمان – كانون أول، ١٩٩٠م.
٣٥- نائلة خالد، عام من رحيل الحسين، مجلة الراية الهاشمية، العدد ١٧، عمان – الأردن، ٢٠٠٠م.
٣٦- هاني الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
٣٧- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الموقف الإسرائيلي من الأحداث السورية، الدوحة ٢٠١٢/١/١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ١-٤.

المراجع الأجنبية:

١- A. L. Dawish, the middle east, foreign policy making in Developing states, Ed. Christopher clapham, New York; Praeger publisher, ١٩٧٧.
٢- Buron Jhon, Deviance, Terrorism and war, Oxford: Mant in Nabertston company, ١٩٧٩.
٣- Fink, Steven (١٩٨٦). Crisis Management: planning for the Inevitable, First Edition, AMA, New York.
٤- Little John, Rober. R (١٩٨٣) crisis Management: Ateam Approach, New York, American١ Management Association.
٥- R.D.Melaurin, Don peretz, and lewis w. snider, mddile east foreign policy, issues and processes (New York): preager publisher ١٩٨٢.